منح المحافظات ١٠ مليارات ليرة لدعم موازناتها المستقلة.. تأمين المستلزمات والتجهيزات اللوجستية لإجراء انتخابات المجالس المحلية

عرنوس: على المحافظين منع الاستثناءات والتشدد في منع مخالفات البناء

الشمعة لـ«الوطن»: إنجاز ٥٠ بالمئة من مستلزمات العملية الانتخابية

محمد راكان مصطفى

حدد المجلس الأعلى للإدارة المحلية خلال اجتماعه أمس برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء الإجراءات التحضيرية اللازمة ودور الجهات المعنية في تأمين مستلزمات إجراء انتخابات المجالس المحلية خلال الفترة المقبلة ضمن موعدها القانوني وأكد تأمين مستلزمات العملية الانتخابية واحتياجاتها اللوجستية كافة.

وأكد عرنوس أن المجالس المحلية هي صلة الوصل بين المواطنين والسلطة التنفيذية وقد أعطاها قانون الإدارة المحلية صلاحيات واسعة، مشيراً إلى أهمية توسيع اللامركزية الإدارية ونقل مجموعة من الصلاحيات إلى الجهات المحلية لتكون قادرة على القيام بواجباتها والمهمات الملقاة على عاتقها، موضحاً أهمية الدور الأساسي للمحافظين واللجان القضائية بتأمين متطلبات إنجاح العملية الانتخابية وضمان إجرائها بشفافية واختيار المواطنين ممثليهم بكل مسؤولية.

وشدد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة تشجيع الخبرات والكفاءات ومن يتمتعون بثقة المجتمع المحلي وتحفيزهم للترشح للانتخابات، وذلك نظراً للدور الحيوي المطلوب من المجالس المحلية في تحسين واقع الخدمات وتحقيق التنمية على المستوى المحلي والاستجابة المباشرة لشكاوى المواطنين وإيجاد الحلول التي تعزز الثقة بهذه المجالس، والاستجابة لمطالب المجتمع المحلي وإشراكه في التنمية بكل مجالاتها، موضحاً أن هذه الانتخابات ركيزة أساسية لصنع قيادات مستقبلية في المستويات الأعلى.

ودعا عرنوس المحافظين إلى التشدد في منع مخالفات البناء والحد من انتشار العشوائيات داخل المخططات التنظيمية وخارجها، والتركيز على الجولات الميدانية ولقاء المواطنين وكشف مواقع الخلل ومعالجتها والاهتمام بتنمية الأرياف بشكل متوازن وتأمين المزيد من فرص العمل فيها، وإيلاء الجوانب الاجتماعية والثقافية والفكرية الاهتمام المطلوب.

بدوره قدم وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف عرضاً حول الإجراءات والاستعدادات لتنظيم انتخابات المجالس المحلية والتنسيق بين المحافظات والوزارات والجهات المعنية لإنجاح الانتخابات، كذلك المراحل المنجزة في مشروع الخطة الوطنية للامركزية بهدف منح المجالس المحلية صلاحيات أوسع في مجال إعداد وتنفيذ الخطط الخدمية والتنموية، في حين قدم المحافظون ورؤساء مجالس المحافظات عدداً من المقترحات المتعلقة بتطوير آليات عمل المجالس المحلية وتعزيز اللامركزية الإدارية.

وأكد المجلس على المحافظين منع أي استثناءات والعمل بالأنظمة والقوانين بما يحقق العدالة المجتمعية وبذل أقصى الجهود لتحسين إيرادات المجالس المحلية والوحدات الإدارية من خلال تنشيط الاستثمارات فيها، إضافة إلى متابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية وترتيب أولويات العمل وفقاً لمتطلبات المرحلة القادمة ومنع التعديات على الأملاك العامة وإعادة النظر ببدلات استثمار أملاك الدولة.

وشدد المجلس الأعلى للإدارة المحلية على ضرورة تعزيز التواصل والتنسيق المستمر بين المحافظين والاتحادات المهنية والنقابات والمنظمات وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تنظيم اقتصاد الظل ومراقبته بما يضمن تقديم المنتجات بالجودة والنوعية ويعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، وأيضاً تفعيل العمل بمحددات الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي باعتباره وثيقة وطنية للتنمية المستدامة والمتوازنة على المستوى المكاني والاستثمار الأمثل لمقدرات كل منطقة.

ووافق المجلس على منح المحافظات ١٠ مليارات ليرة سورية لدعم موازناتها المستقلة.

وناقش المجلس عدداً من مقترحات المحافظات لإحداث وحدات إدارية (مدينة، بلدة، بلدية) وأكد وضع ضوابط واشتراطات لعمليات فصل أو إحداث وحدات إدارية ليتم إقرارها وفق قانون الإدارة المحلية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم أنه ليس هناك أي مبرر لارتفاع أسعار هذه المواد، موضحاً أنه بالنسبة للمتة فإن هناك حديث عن وكالات جديدة لاستيراد المتة ومن الممكن أن يكون هذا السبب وراء قلة المادة في السوق.

وأوضح أنه وفقاً للظروف العالمية فإن هناك انفراجاً بالنسبة لموضوع توافر المواد الغذائية لذا فإن ارتفاع الأسعار في سورية غير مبرر أبداً.

ولفت إلى أن سعر الصرف ثابت منذ مدة ولا يوجد ارتفاع في سعره كما أنه ليس هناك أي تعديل في القوانين الخاصة بالاستيراد، ومن المحتمل أن يكون هناك قلة باستيراد هاتين المادتين، الأمر الذي أدى إلى قلة توافرهما بالسوق ونتيجة لذلك ارتفعت أسعارهما

المجلس الأعلى للإدارة المحلية يوافق على تقسيط رسم ترخيص البناء لمدة ثلاث سنوات

محافظ دمشق لـ«الوطن»: سيكون للقرار انعكاس إيجابي على مشاريع البناء

سرور: قرار التقسيط سيدفع بثلاثين رخصة في المشروع ٦٦ إلى الإنجاز

وافق المجلس الأعلى للإدارة المحلية على تقسيط رسم ترخيص البناء لمدة ثلاث سنوات لتشجيع المواطنين على الترخيص والإسراع بتنفيذ التخطيط المصدق

محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي بين لـ«الوطن» انه تم طرح طلب التقسيط ضمن الاجتماع بناء على مطالبات المستثمرين في مشروع ماروتا سيتي بعد أن تم الاجتماع معهم خلال الزيارة لشركة دمشق القابضة الخميس الفائت.

كريشاتي أكد أنه سيكون للقرار انعكاس ايجابي على عودة العمل في وحدات المشروع بشكل خاص وعلى الإنجاز كما أنه سيؤدي إلى إصدار رخص جديدة في المرحلة التالية.

وفي السياق بين عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق فيصل سرور لـ«الوطن» أن قرار تقسيط رسوم الترخيص سوف يسهم في حل مشكلة التراخيص وسوف يقوم بتنشيط حركة البناء، منوهاً بأن مطالب مجلس محافظة دمشق كانت إما تخفيض الرسوم أو تقسيطها.

سرور أشار إلى أن وجود ثلاثين وحدة في المشروع ٦٦ متمة لجميع الدراسات والموافقات اللازمة ومنها موافقة نقابة المهندسين تنتظر قراراً يخص رسوم الترخيص للبدء بالعمل، معتبراً أن القرار سيدفع بالثلاثين رخصة إلى الإنجاز كما أنه سيؤدي إلى إصدار رخص جديدة في المرحلة التالية.

تنقلات تطول أكثر من ٣ آلاف عنصر في الجمارك قريباً

مصدر لـ«الوطن»: الغاية زيادة خبرات التعامل مع مختلف حالات التهريب ومنع نشوء علاقات تؤثر في سلامة العمل الجمركي

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في المديرية العامة للجمارك عن شبه الانتهاء من الإعداد لجدول تنقلات واسع يطول أكثر من ٣٠٠٠ من الخفراء في المفارز والنقاط الجمركية والساتقين متوقعاً صدور هذا الجدول خلال الأسبوع المقبل، وأنه تم العمل على التأخير الذي حصل في جداول تنقلات سابقة كما أن التركيز في هذا الجدول على إعادة توزيع عناصر الجمارك بما يسمح في تغطية معظم المناطق والمفارز الجمركية ويسهل عملية تنفيذ المهام المطلوبة منها. واعتبر أن هذه التنقلات ضرورية وتحول دون الدخول للمستودعات والمحال إلا في حال الحصول على معلومات مؤكدة باشتمال هذه المستودعات على مهربات وبالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة وفق مذكرات التفاهم الحاصلة مع الجمارك في هذا الخصوص.

وأضاف المصدر إنه كان هناك حالة استغلال للظروف العامة التي يمر بها البلد من بعض التجار والمهربين وخاصة مع تراجع حركة النشاط التجاري وتطبيق برامج ترشيد المستوردات واقتصارها على المواد والسلع الأساسية التي يحتاجها المواطن حيث يعمل بعض التجار والمهربين على إدخال المواد والبضائع بطرق غير شرعية مستغلين الحاجة والطلب على بعض المواد في السوق المحلية وطرحها بأسعار مرتفعة ومن دون التحقق من هوية هذه المواد ومنشئها ومدى سلامتها، وبناء على ذلك يتم العمل على تكثيف العمل الجمركي والتشدد مع حالات التهريب التي يتم ضبطها مع التركيز على المعابر والمناطق الحدودية والطرقات الرئيسية لمنع وصول المهربات للأسواق المحلية، حيث يتم العمل في مختلف الأراضي السورية خاصة في المناطق التي كانت خارج سيطرة الدولة عبر دراستها بشكل جيد لاعتماد آلية العمل المناسبة بما يضمن ممارسة عمل الرقابة الجمركية وتفعلية مختلف المناطق وضبط كل المعابر والمنافذ التي كان يسلكها المهربون سابقاً مستفيدين من الظروف العامة التي سادت هذه المناطق خلال السنوات السابقة، خاصة أن الكثير من المهربين يحدّثون أساليبهم في إدخال ونقل البضائع والمواد بطرق غير شرعية ولا بد من تحديث أساليب وآليات العمل الجمركي على التوازي لضبط ظاهرة التهريب والحد منها ومكافحتها ويضاف لذلك حالة الحرب على البلد خلال السنوات السابقة التي استغلها العديد من المهربين والتجار وغيرهم لإدخال البضائع بطرق غير مشروعة.

إلى الواجهة من جديد.. السكر يتجاوز الـ٥ آلاف وكيلو المتة ٢٠ ألف ليرة

غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن»: سعر الصرف ثابت منذ مدة وهناك انفراج بتوافر المواد الغذائية عالمياً ولا مبرر لارتفاع الأسعار

رامز محفوظ

المعقالي: رفع الضرائب ينعكس على المواطن وليس على التاجر

رصدت «الوطن» خلال جولة على أسواق المواد الغذائية في دمشق ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار بعض المواد مثل السكر الذي وصل سعر الكيلو الواحد منه لأكثر من ٥ آلاف ليرة بعد أن كان يباع منذ أيام قليلة بحدود ٤٥٠٠ ليرة ناهيك عن شبه فقدان مادة المتة التي وصل سعر الكيلو الواحد منها لحدود ٢٠ ألف بعد أن كان يباع منذ أيام بحدود ١٦ ألف ليرة كما وصل سعر العبوة زنة ٢٥٠ غرام لحدود ٥ آلاف ليرة بعد أن كانت تباع بـ٤٤٠٠ ليرة.

وبيّن بعض تجار المواد الغذائية أن الكميات التي توزع عليهم من مادة المتة قليلة جداً ولا يعطيهم الموزع الكميات التي يرغبون فيها وكل يوم بسعر جديد، كما أكد آخرون بأن سعر مادة السكر يختلف يومياً وكل يوم يشترونه بسعر جديد.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم أنه ليس هناك أي مبرر لارتفاع أسعار هذه المواد، موضحاً أنه بالنسبة للمتة فإن هناك حديث عن وكالات جديدة لاستيراد المتة ومن الممكن أن يكون هذا السبب وراء قلة المادة في السوق.

وأوضح أنه وفقاً للظروف العالمية فإن هناك انفراجاً بالنسبة لموضوع توافر المواد الغذائية لذا فإن ارتفاع الأسعار في سورية غير مبرر أبداً.

ولفت إلى أن سعر الصرف ثابت منذ مدة ولا يوجد ارتفاع في سعره كما أنه ليس هناك أي تعديل في القوانين الخاصة بالاستيراد، ومن المحتمل أن يكون هناك قلة باستيراد هاتين المادتين، الأمر الذي أدى إلى قلة توافرهما بالسوق ونتيجة لذلك ارتفعت أسعارهما مؤخراً.

واقترح أكريم أن يتم الضغط حالياً على التجار لاستيراد كميات كافية من المواد الغذائية باعتبار أن السعر الحالي رابح، لافتاً إلى أنه من الممكن أن يكون هناك تخوف من الاستيراد من قبل بعض التجار حالياً، ومن أجل إزالة هذا التخوف يجب أن يكون هناك طمأنات بالنسبة للضرائب وغيرها، إضافة إلى ذلك يجب فتح باب الاستيراد لكل من يرغب وتشجيع التاجر على الاستيراد وتذليل الصعوبات من أجل تحفيزه على الاستيراد.

وبيّن أن توريد المواد الغذائية بات أسهل حالياً بعد الاتفاقات المبرمة بين روسيا وأوكرانيا والنظام العالمي لتوريدها ومن المفترض أن يساهم هذا الأمر بتخفيض أسعار المواد الغذائية لكن على ما يبدو أن آثار هذا الاتفاق لم تظهر لغاية الآن في سورية لذا نلحظ أن الأسعار ما زالت مرتفعة.

وطالب بضرورة العمل من الحكومة على وضوح القوانين والضرائب المفروضة وتسهيل عملية الاستيراد وتسهيل عملية انسيابية رؤوس الأموال التي تأتي من الخارج من أجل أن يكون الوضع الاقتصادي مستقراً.

بدوره أيد رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي كلام أكريم أن الارتفاع الحالي ليس له أي مبرر، مشيراً إلى وجود صعوبات حالياً فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالاستيراد من قبل المصرف المركزي، الأمر الذي يؤخر عمليات الاستيراد لبعض المواد.

ولفت إلى أن الضرائب الكبيرة المفروضة على التجار والرسوم الجمركية المرتفعة وغيرها من الإجراءات الأخرى يدفع ثمنها المواطن من جيبه من خلال قيام بعض التجار بعكس ارتفاع الرسوم والضرائب المفروضة عليهم على أسعار السلع والمواد، لذا يجب العمل على تخفيض الضرائب والرسم وتسهيل الإجراءات.

وطالب بضرورة إيجاد حل جذري وليس مؤقتاً لارتفاع أسعار المواد وخصوصاً الأساسية التي يحتاجها المواطن بشكل يومي، مؤكداً وجود حالات احتكار لبعض المواد الغذائية لدى بعض التجار من أجل رفع الأسعار.

وبيّن المعقالي أن الجمعية ترفع بشكل دائم كتب لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك من أجل الاستفسار عن مبررات ارتفاع المواد لكنها لا تحصل على جواب من وزير التجارة الداخلية، موضحاً أنه طالب مؤخراً الوزير بضرورة دعوة أعضاء الجمعية لحضور اجتماعات الوزارة والمؤتمرات واللقاءات المنعقدة من أجل أن تكون الجمعية بصورة واقع الأسواق بشكل أكبر باعتبار أنها معنية بالأسواق والأسعار، موضحاً أن جميع أعضاء الجمعية وعددهم ٣٥ عضواً لديهم خبرة بعمل وزارة التموين وغيرها من الوزارات الأخرى وخبرتهم أكبر من خبرة أي مسؤول.

انخفاض كبير بأسعار التمر المستورد بسبب ضعف الاستهلاك

٢٢٥ ألف شجرة نخيل في سورية إنتاجها لا يكفي ١٠ بالمئة من حاجتنا من التمر

طلال ماضي

في الوقت الذي ترتفع به أسعار جميع السلع التموينية والاستهلاكية في الأسواق متأثرة بتحريك سعر الصرف في السوق السوداء، وبات البعض منها شبه مفقود، ينخفض سعر كيلو التمر الإماراتي المستورد من ٣٠ ألف ليرة في شهر رمضان المبارك إلى ٦ أو ٧ آلاف ليرة في الأسواق.

وأرجع أمين سر جمعية حماية المستهلك المهندس عبد الرزاق حبزه في تصريح لصحيفة «الوطن» سبب تراجع سعر التمر في الأسواق لتراجع استهلاكه كون التمر له موسم استهلاك كبير خلال شهر رمضان المبارك، حيث طرح التجار كميات كبيرة من التمر وحصلوا على أسعار وصلت إلى ٣٠ ألف ليرة لكل كيلو، واليوم مع فصل الصيف وتراجع الاستهلاك ومع وصول توريدات جديدة وما جلبه الحجاج معهم تراجع الطلب على التمر وتسبب في انخفاض أسعاره.

وبيّن حبزه أن أسعار التمر المطروحة في الأسواق على الرغم من انخفاض السعر خمسة أضعاف ما زالت فوق القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود، موضحاً أن حل مشكلة الفروقات في سعر التمر يكون من خلال انتظام التوريدات ولكن مشكلة تأمين الطاقة للتبريد تحد من لجوء التجار لتخزينه ويفضلون طرحه بأسعار قليلة بدلاً من تخزينه.

وللأسف فإن جميع الإجراءات الحكومية المتخذة منذ ٣٣ عاماً حول التوسع بزراعة النخيل وتحقيق الاكتفاء الذاتي ما زالت ارتجالية وعفوية، ولا تندرج ضمن إستراتيجيات زراعية واضحة وبعيدة المدى وتنم عن وجود دراسات وخطط تشير إلى مدى الأهمية والقناعة الفعلية بالجدوى الاقتصادية لزراعة النخيل.

وإذا دققنا هذه الإجراءات المتخذة نجد أنه في العام ١٩٨٩ تم إحداث مختبر إكثار النخيل بحلب، وفي عام ٢٠٠٦ تشكيل لجنة فنية بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة أكساد وهيئة الطاقة الذرية لإصدار أطلس لأصناف النخيل في سورية، وفي عام ٢٠٠٩ لجنة لحصر آفات النخيل ووضع آلية مناسبة للوقاية منها، وفي عام ٢٠٠١ تخصيص قسم من الفسائل المنتجة لبيعها للفلاحين بأسعار رمزية، وفي عام ٢٠٢٢ إعلان وزير الزراعة استعداده لمنح مساحات كبيرة من الأراضي والدخول بشراكة مع أي مستثمر لزراعة النخيل في البادية، ونية الوزارة التوسع بزراعة النخيل على نطاق واسع في المناطق الشرقية والبادية ويدخل التمر في صناعة الحلويات والسكر السائل من التمر والدبس والكحول الطبي، وإنتاج سورية حسب البيانات الإحصائية نحو ١٠ بالمئة من حاجة البلد فقط.

وحسب إحصاءات الوزارة في ٢٠٢٠ عدد أشجار النخيل في سورية ٢٢٥ ألف شجرة، وهناك ٣ مشاتل لتامين الغراس والفسائل للمزارعين.

حاولنا التواصل مع وزارة الزراعة للحصول على المزيد من المعلومات حول الفرصة الاستثمارية لطرح المزيد من الأراضي للاستثمار في النخيل لكن للأسف لم نحصل على الرد.

وما زالت الرغبة في التوسع بزراعة النخيل حبيسة التجارب المخبرية والبحثية، ولم تتحول إلى برامج حقيقية وواقعية، مما يجعل عمليات التوسع أقرب إلى الأماني الطيبة في أحسن الأحوال.

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

لماذا لا نتقن «عمل الفريق»؟

لطالما تتغنى الأدبيات الاقتصادية والهندسية بمزايا عمل الفريق؛ وتطنب بفوائده؛ ولكن، هل تريدون الحق أم ابن عمه! شخصيتنا الشرق أوسطية «فردانية» للغاية؛ وهي لا تحبّذ عدا أن تشجّع العمل كمجموعة!

ترى الواحد منا مثل حبة الرمل لامعة؛ لكنها لا تشكل سوى قبضة هشة وتخفق بأن تتماسك مع زميلاتها لتكوين مجسم ما؛ في حين اليابابي –كمثال– تراه مثل حبة التراب.. صغيرة وباهتة؛ لكنها كمجموعة متماسكة وصلبة ((ومن هنا أتت نجاحاتهم))!

ونلاحظ أن السبيكة المكوّنة من العديد من المعادن تتميّز بمواصفات فريدة تختلف عن كل معدن بمفرده!

وللأمانة ليس درب تشكيل فريق العمل مفروشاً بالرياحين! فهنالك مشكلات كثيرة؛ منها على سبيل المثال لا الحصر:

– احتكار شخص – بالعادة رئيس الفريق– كل الجهود المبذولة.

– تحوّل المجموعة إلى نسخة طبق الأصل من عضو الفريق المهيمن (فتنتفي الفوائد).

– بعد اكتمال تكوين فريق العمل؛ يتحوّل أفراده لجدار بازلتي يقاوم ولوج أي قادم جديد!

– وجود انقسامات في الرأي بين المجموعة لاسيما في موضوعات جوهرية (ولو لشخص واحد)؛ كما في المثال التالي:

كان «فوزي» يعمل في شركة كبيرة؛ فيها جميع الموظفين وقعوا على خطة الضمان الصحي؛ وهي خطة من شأنها أن تلزم جميع الموظفين بدفع نسبة بسيطة من مرتبهم السنوي لتقوم الشركة بتسديد نفقات علاجهم الطبي وعائلاتهم؛ وكان هنالك شرط ملزم.. لا يعتبر الضمان ساري المفعول ما لم يشترك فيه جميع الموظفين؛ وحاول زملاء فوزي مراراً وتكراراً إقناعه بالتوقيع؛ ولكن عبثاً.

استدعى المدير فوزي؛ وقال له بشكل مباشر: أمامك حلان؛ إما أن توقع على خطة الضمان الصحي؛ أو أن تبحث عن شركة أخرى للعمل فيها. التقط فوزي القلم وقام بالتوقيع في ثوان ؛ هنا سأله المدير: « لماذا لم توافق قبلاً؟» ؛ أجاب فوزي بهدوء: «لم يشرح لي أحد الأمر بمثل هذا الوضوح!».

العمل على شكل فريق ذو فوائد عديدة لعل أحدها وجود كم من الأفكار البناءة الجديدة ضمن فريق العمل؛ ولكن أذكر بأحد أهم شروط بناء الفريق؛ وهو أن يشّن كل أعضاء الفريق الفروقات ما بينهم عالياً!

ولشرح هذا أذكر مثالاً سلبياً حصل معي ضمن فريق عمل في منظمة دولية منذ ربع قرن: كانت المجموعة مكوّنة من مهندسين استشاريين ولفيف من شهادات أخرى؛ ودأب أحد المهندسين – المعتد بنفسه ومهاراته – على السخرية من أحلى خريج كلية الآداب باستخدام تعابير توحي بأن الأخير لا يفهم إلا في الشعر الفيكتوري. مما أثّر سلباً في جو العمل؛ علماً أن صاحبنا أثبت كفاءاته؛ وتدرّج في السلم لأعلاه في دولة خليجية لديها معايير الجودة والتنافسية عالية للغاية.

وعلى سبيل تغيير الجو المفعم بالجدية؛ أود تذكيركم بالحادثة التي حصلت في أحد المشاريع – كما سردها صديق أردني (وعلى ذمته)–:

تم تكليف ثلاثة عمال بمد الأنابيب: كانت مهمة العامل الأول الحفر، والثاني تثبيت الأنبوب ولحمه بالأنبوب السابق، والعامل الثالث تكفّل بعملية طمر الأنبوب وإعادة التراب إلى مكانه.

وكان أن حصل العامل الثاني على إجازة من العمل لمدة شهر، فاستمر الأول في الحفر واستمر الثالث في الطمر. وهنا أسألكم بجدية مطلقة... هل تغير شيء؟

نهاية أضيف أن ناتج عمل الفريق وخلافاً لكل التوقعات ليس المجموع الحسابي لأنشطة أعضائه؛ بل أكثر من ذلك بكثير.

وأختم بهذه المعلومة:

السبيكة تتكون من عدة معادن، لكل واحد مزايا، فنحصل بالنهاية على ميزات الجميع،

أي: بوساطة براعات بعض اللاعبين؛ يمكن كسب المباراة؛ أما عند اللعب كفريق؛ فبإمكاننا ربح البطولة بأسرها».